

التقارير المتكاملة كأداة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الأردني أمجد عبد الفتاح العلاوين

الملخص:

تكمن المشكلة الرئيسية لهذا البحث في قصور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة، وأثر هذا القصور على الإفصاح عن عدم ترشيد قرارات الاستثمار وبصفة خاصة في الشركات الصناعية المساهمة والمدرج أسهمها في سوق الأوراق المالية الأردني، حيث أن ترشيد هذه القرارات له دور في تخصيص موارد المجتمع على الاستخدامات البديلة وانعكاس ذلك على رفاهية المجتمع. وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في محاولة للإجابة على التساؤل حول مدى إمكانية شفافية الإفصاح عن هذه المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية؟ فترشيد القرارات الاستثمارية يمثل حجر الزاوية في منظومة التنمية الاقتصادية والتي يعتبر رفع معدلاتها لأفضل ما يمكن هو الهدف المحوري للدولة في الوقت الحاضر.

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم اطار لمجموعة من التقارير المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة واختبار هذا الإطار المقترح بعناصره المختلفة في بيئة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني لاختبار وتقييم هذا الإفصاح على ترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات.



Abstract:

The main problem of this research lies in the failure to disclose the accounting for internal strategic information for businesses to contribute, and the impact of this limitation on disclosure of non-rationalizing investment decisions and, in particular, to contribute to industrial companies and listed its shares on the Jordanian stock market, where the rationalization of these decisions have a role in the allocation of resources community on alternative uses and its impact on the welfare of light of the above research problem crystallized in an attempt to answer the question about the possibility of transparent disclosure of this information to rationalize investment decisions? Rationalization of investment decisions is the cornerstone of economic development system, which is raising rates for the best you can is the central goal of the state at the present time.

المقدمة:

تعددت الانتقادات الموجهة الى القوائم والتقارير المالية على انها تعتبر مصدراً غير كاف للمعلومات الإستراتيجية التي يحتاج إليها المستثمرين على وجه الخصوص في بحوث المحاسبة المالية، كما تعددت جهود الباحثين للقضاء على أوجه القصور التي تشوب التقارير المالية التقليدية.

أولاً: مشكلة البحث:

تكمن المشكلة الرئيسية لهذا البحث في قصور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة، وأثر هذا القصور على الإفصاح عن عدم ترشيد قرارات الاستثمار وبصفة خاصة في الشركات الصناعية المساهمة والمدرج أسهمها في سوق الأوراق المالية الأردني، حيث أن ترشيد هذه القرارات له دور في تخصيص موارد المجتمع على الاستخدامات البديلة وانعكاس ذلك على رفاهية المجتمع.

وفي ضوء ما سبق تتبلور مشكلة البحث في محاولة للإجابة على التساؤل حول مدى إمكانية شفافية الإفصاح عن هذه المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية؟ فترشيد القرارات الاستثمارية يمثل حجر الزاوية في منظومة التنمية الاقتصادية والتي يعتبر رفع معدلاتها لأفضل ما يمكن هو الهدف المحوري للدولة في الوقت الحاضر.

ثانياً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تقديم اطار لمجموعة من التقارير المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة واختبار هذا الإطار المقترح بعناصره المختلفة في بيئة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني لاختبار وتقييم هذا الإفصاح على ترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات.



ثالثاً: أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث إلى:

١- أهمية علمية:

- لا يزال موضوع الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية يحتاج لمزيد من
- اهتمام الدراسات الأكاديمية والعملية، للتصدي للمشكلات المحاسبية الناتجة عن الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية واقتراح التوصيات للتغلب عليها.
- محاولة وضع إطار للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركة المساهمة يساهم في تدنية فجوة التوقعات بين متطلبات مستخدمي القوائم والتقارير المالية وطموحات المعدين لتلك القوائم والتقارير وبما يحقق جودة التقارير المالية.

٢- أهمية عملية:

- يمثل البحث محاولة لتطوير الممارسة المهنية في المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بتحسين جودة الإفصاح المحاسبي من خلال اطار مقترح للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية حيث تجرى الممارسة المحاسبية السائدة على عدم الإفصاح عن تلك المعلومات لاعتبارات السرية وأنها قد تتضمن معلومات غير مالية.
- يساهم هذا البحث في ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة بصفة عامة وبيئة الشركات الصناعية المساهمة في المملكة الأردنية الهاشمية بصفة خاصة من خلال زيادة كفاءة سوق رأس المال في أداء دوره في التخصيص الفعال لرأس المال على المستوى القومي.



رابعاً: فروض البحث :

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدور للتقارير المتكاملة كأداة للافصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات".

خامساً: منهج البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه وفروضه سوف يعتمد الباحث في إنجاز هذا البحث على المنهج الإيجابي Positive Approach والذي يعتبر أحد أشكال البحوث التجريبية Empirical Research في مجال المحاسبة.

سادساً: حدود البحث:

يتضمن البحث الحدود التالية:

1. تقتصر الدراسة النظرية في البحث على تقديم إطار للتقارير المتكاملة للافصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية المتعلقة باستراتيجية الإنتاج وبالتحديد عنصري الجودة والتكلفة دون غيرها من الاستراتيجيات أو العناصر.
2. ستقتصر الدراسة الميدانية على الشركات المساهمة المسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية.
3. سوف تقتصر الدراسة الميدانية على المستثمرين ومتخذي قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية الأردني دون غيرهم من مستخدمي المعلومات.

سابعاً: تنظيم البحث:

يقترح الباحث تنظيم البحث على النحو التالي:

أولاً: أهمية الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية.

ثانياً: التاصيل العلمى لاعداد مجموعة التقارير المتكاملة.

ثالثاً: المدخل المقترح لاعداد مجموعة التقارير المتكاملة.

رابعاً: الدراسة الميدانية لتقييم الاطار المقترح للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية.

خامساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

سادساً: المراجع.

سابعاً: الملاحق.

أولاً: أهمية الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية:

بدأ الاهتمام بالإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية لمتخذي القرارات والمستثمرين والمحللين الماليين حيث أشارت العديد من الدراسات⁽¹⁾ (Solomon, I , Peached, M., and Schwartz, R., 2007) الي ان المحللون الماليون يستخدمون

البيانات غير المالية للتنبؤ بالأرباح وأسعار الاسهم.

كما أكد أحد الباحثين (Upton , W., 2001)⁽²⁾ ان مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) قد اخذ في الاعتبار الزام الشركات فى الإفصاح عن المؤشرات غير المالية فى القوائم المالية التقليدية.



وقد أشار تقرير لجنة التقارير المتكاملة الدولية (IIRC,2011) ^(٣) الي ماهية الشركات التي يتزايد فيها الإفصاح وحجم ومحتوي الإفصاح ولكن لوحظ ان عمليات الإفصاح في هذا الاطار كانت تتم في الشركات بطريقة غير مترابطة ومتناثرة مما يخلق فجوات في الإفصاح ويخلق الكثير من سوء الفهم والتشويش لمختلف متخذي القرارات من الاطراف ذوي المصالح بالشركة.

ولعلاج هذه المساوئ في التقارير فقد بدأ الاتجاه نحو ما يسمى التقارير المتكاملة، حيث بدأ العديد من الشركات في تجميع كل تقارير الإفصاح في تقرير واحد متكامل كجزء من استراتيجية الاستدامة التي تنشدها الشركة ويهدف هذا التقرير المتكامل نحو مقابلة الاحتياجات من المعلومات لكل الاطراف ذوي المصلحة في الشركة للتحقق من ان هناك تخصيص فعال لموارد الشركة النادرة (Fries- Acetone, et.al, S., 2013) ^(٤) كما ان هذا التقرير يوضح بصورة مفصلة شرحا وتفصيلاً لاداء الشركة وكيفية استخدام الشركة مواردها وكيفية الاعتماد عليها وكيفية استخدامها وعلاقتها بانواع رأس المال المختلفة، ومن ناحية اخري فان الاتجاه نحو التقرير المتكامل قد جاء ايضاً نتيجة لتزايد حساسية الجمهور نحو بعض المشاكل البيئية والاجتماعية والذي دفع الكثير من الشركات لمحاولة التصرف بطريقة صحيحة بأن توثق انشطتها في تقرير متكامل لكافة ابعاد الاداء خلافاً للتقارير التقليدية التي تركز فقط علي المعلومات المالية والاقتصادية.

ومثل هذا التقرير يجمع القوائم المالية وتقارير الاداء البيئي والاجتماعي كما يشمل مثل هذا التقرير معلومات هامة عن الاستراتيجية والتي تتبناها الشركة وآليات الحوكمة بها وكذلك معلومات عن الاداء بكافة ابعاده بالطريقة التي تعكس الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاستراتيجي الذي تعمل به الشركة وكيف تدير الشركة عمليات المساءلة وخلق القيمة والاستدامة وذلك من اجل تقديم صورة اكثر تعبيراً عن الشركة وعملياتها.



وقد أشار (Jiang, H and Habit, A ,2015) ^(٥) الى جودة التقارير المالية بانها توفر معلومات أكثر عن الاداء المالي للشركة التي تعتبر ملائمة لاتخاذ قرارات معينة من خلال متخذ قرار معين.

كما هدفت الدراسة (د.جمال يوسف، ٢٠١٦) ^(٦) الى معرفة أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على كفاءة أسواق المال من حيث حجم التداول، والنسب والمؤشرات المالية، وقد توصلت الدراسة الى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية له تأثير ايجابي على كفاءة سوق المال من حيث حجم التداول، كما توصلت النتائج لزيادة الطلب على الاسهم بعد تطبيق تلك المعايير.

وقد أشارت دراسة (Nikolas, H, Patrice, A & Emilie, F,) ^(٧) أن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية يختلف من دولة الى أخرى طبقا للتنظيم المحاسبي والتشريعات القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة في كل دولة، كما تختلف آثار التطبيق على جودة التقارير المحاسبية وعلى قرارات الاستثمار من دولة الى أخرى.

ويرى الباحث أن اختلاف آثار التطبيق على جودة التقارير المحاسبية وعلى قرارات الاستثمار من دولة الى أخرى طبقا للتنظيم المحاسبي والتشريعات القانونية المنظمة لمهنة المحاسبة في كل دولة، يستلزم اعطاء الاهمية للدراسات التطبيقية والميدانية، لما تعكسه هذه الدراسات من ايجابيات أو نواحي قصور في التطبيق والاستفادة من نتائج هذه الدراسات في تحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم والتقارير المالية بما يعود بالمصلحة على ترشيد قرارات وأحكام المستثمرين.

وتؤكد دراسة (د.جمال يوسف، د.غادة ابراهيم، ٢٠١٦) ^(٨) على تأثير جودة شكل ومحتوى التقارير المالية السنوية على قرارات المستثمرين، وركزت الدراسة على الارباح غير العادية واعتبرتها من أهم العوامل المؤثرة على



قرارات المستثمرين، واعتمدت الدراسة على عينة مكونة من ٤٠ شركة الأكثر نشاطا في البورصة لمدة خمس سنوات متصلة خلال الفترة من ٢٠٠٦ وحتى ٢٠١٠ وتوصلت الدراسة الى وجود تأثير لشكل ومحتوى التقارير المالية على جودة التقارير المالية، غير أن محتوى التقارير المالية كان أكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين من شكل التقارير المالية.

وفي ضوء الاهتمام المتزايد بتوفير العديد من المعلومات الإضافية الى المعلومات الواردة بالتقارير المالية ظهر اتجاه حديث تمثل في تشكيل مجلس التقارير الدولية المتكاملة (IIRC) في أغسطس ٢٠١١^(٩)، ويضم المجلس مجموعة من خبراء العالم في الاستثمار وكبرى الشركات والهيئات المحاسبية العالمية FASB,IFAC,IASB والأكاديميين بهدف وضع نهج جديد لتقديم التقارير المالية، ويتمثل هذا النهج في إعداد التقارير المتكاملة وذلك لتلبية احتياجات المستخدمين على أسس مالية وإدارية بطريقة تعكس ترابط أداء المنشأة، وقد أكد IIRC أن التقارير المتكاملة هي تقارير تجمع المعلومات المالية وغير المالية حول إستراتيجية المنشأة والرقابة والأداء والتوقعات بطريقة تعكس السياق البيئي والاجتماعي والاقتصادي الذي تعمل به.

ويلاحظ ان نشر هذا التقرير المتكامل وما يشمله من معلومات استراتيجية وداخلية لا يعنى عدم نشر باقي المعلومات التى تخص مستخدمين بعينهم مثل تلك المعلومات التى تخص المساهمين فالتقرير الواحد المتكامل يعنى تقديم معلومات مالية وغير مالية بالإضافة الي المعلومات الداخلية التى يحتاجها كافة مستخدمى المعلومات من الاطراف ذوي المصلحة خارج الشركة وهكذا فان هذا التقرير المتكامل سوف يحل محل ولن يضيف للمتطلبات الحالية للافصاح بهدف التحقق من ان أي معلومات تعتبر هامة لخلق لقيمة سواء في الأجل القصير او المتوسط او الطويل سوف يتم الافصاح عنها(Deloitte, 2012)^(١٠).

ويحقق هذا الاتجاه في الإفصاح العديد من الفوائد الداخلية والخارجية فمن وجهة نظر الإدارة فإن هذا الإفصاح يسهل قرارات تخصيص الموارد ويشجع علي تحديد الفرص ويحسن من عمليات ادارة المخاطر ويحقق التوافق بين مختلف وظائف الشركة مثله مثل الإفصاح الاختياري بصفة عامة كما انه يقلل من تكاليف اعداد ونشر المعلومات.

كما يؤيد (د. إبراهيم شرف، ٢٠١٥) ^(١١) هذا الاتجاه في الإفصاح لتلبية رغبات ودوافع طلب المستثمرين بصفة خاصة على المعلومات غير المالية واثره على قراراتهم، حيث أن المستثمرين على وجه الخصوص يمكنهم تحديد مدى قدرة الشركة على خلق القيمة من خلال مجموعة من المؤشرات التي توفرها المعلومات غير المالية إضافة للمعلومات المالية، مع الإشارة الى ان تقارير الاستدامة او التقارير البيئية والاجتماعية لا توفر معلومات الابتكار والجودة والعلاقات مع العملاء وقدرات الإدارة والتكنولوجيا وقيمة العلامة التجارية، ولكن توفر الحد الأدنى من المعلومات غير المالية، وبالتالي ان دوافع طلب المستثمرين على عناصر المعلومات غير المالية ترجع لان المحتوى المعلوماتي للإفصاح الوصفي والذي يوفر معلومات غير مالية يمكن من التنبؤ بالأداء المستقبلي، والحد من عدم التأكد، وترتبط إيجابيا بقرارات الاستثمار، لذا تمثل عاملا هاما يمكن المستثمرين من تقييم قدرة الشركة على خلق القيمة.

وقد زادت حاجة المستثمرين لمعلومات إضافية، والى تقارير تنسم بالشفافية تحسن من قراراتهم وتمدهم بمعلومات ذات قدرة تنبؤية عالية تمكنهم من التنبؤ بالأداء المستقبلي، خصوصا وان التقارير المالية وحدها أصبحت غير كافية لذلك الغرض، حيث ان المعلومات غير المالية تفيد المستثمرين في التوقع بالأداء المالي المستقبلي، فبالرغم من ان المعلومات غير المالية غير مرتبطة مباشرة بالميزانية العمومية للشركة، إلا انها تؤثر على قرارات المستثمرين، وتمثل مؤشر للأداء في المستقبل، ولكن لا يمكن الربط بين المعلومات غير المالية وأسعار الأسهم بصورة



مباشرة، وبالتالي هناك حاجة للانصاف عن المعلومات غير المالية للمستثمرين بشرط ان يكون لديهم المعرفة بطبيعة تلك المعلومات، حيث يتمكنوا من الاستخدام الأفضل لها في تقييم أداء الشركة.

ويهتم المستثمرون في المقام الأول بالمعلومات عن الأداء المالي، ثم يهتمون بالمعلومات غير المالية عن حصة الشركة في السوق، ورضاء العملاء، والابتكار، يليها المعلومات الحوكمية، ثم المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وهناك رغبة في زيادة المعلومات غير المالية لتعلقها بالمستقبل.

مما سبق تتضح أهمية المعلومات غير المالية والتي تعد أداة اتصال تضمن قدر اكبر من الشفافيه لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، كما تلعب دور إيجابي في الحد من التباين في المعلومات بين المستثمرين، وربما تقلل من مشكلة سوء الاختيار الذي يواجه المستثمرين الأقل خبرة وتزيد من الشفافيه، كما ان لها تأثير على أسعار الأسهم والتدفق النقدي المستقبلي، ومن ثم ضرورة اعتماد المستثمرين وغيرهم وبشكل متزايد على تلك المعلومات في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان والقرارات الأخرى.

وهناك اتفاق بين الدراسات على أهمية المعلومات غير المالية لأصحاب المصالح المتنوعين والمتعددين ، ويرجع لإدراكهم انها تؤثر على الأداء المالي المستقبلي للشركات ، كما ان أصحاب المصالح لديهم حاجة للمعلومات غير المالية لانها توفر نظرة عن المخاطر التي تواجهها الشركات، بالإضافة لارتباطها بقرارات الاستثمار، وتأثيرها على أسعار الأسهم، وارتباطها بالنمو والربح في المستقبل.

كما ان المعلومات غير المالية تمثل أهمية للمستثمرين لزيادة الشفافية وتساعدهم في اتخاذ القرارات، فيمكن ان توفر التقارير غير المالية معلومات تفيد



في التوقع بالاداء المستقبلي، وأسعار الأسهم، وتقييم أداء الشركة، كما ان اهتمام المستثمرين بتقارير الاستدامة وما تحتويها من معلومات بيئية واجتماعية، لأنها توفر الثقة في اعمال الشركة، كم انها تنعكس على الأداء المالى للشركة، وهو ما يتضح من الطلب عليها من جانب صناديق الاستثمار، وبالرغم من انه قد يكون هناك تأثير عكسى لمعلومات الأداء الاستدامة السلبية، ولكنها بصفة عامة تمثل أهمية للمستثمرين، كما ان هناك علاقة بين معلومات المسؤولية الاجتماعية وقرارات الاستثمار، لما لها من تأثير على سمعة الشركة وأسعار الأسهم والتدفق النقدي المستقبلي.

وبناء على ما سبق هناك طلبا من جانب المستثمرين على المعلومات غير المالية لانها تمثل عامل هام في اتخاذ القرارات لإدراكهم بتأثيرها على كافة جوانب الشركة، حيث يوفر المحتوى المعلوماتى للمعلومات غير المالية معلومات تساعد على التعامل مع الأداء المستقبلي، وبالتالي فهناك طلب على المحتوى المعلوماتى للانفصاح غير المالى من جانب المستثمرين، وهذا يعنى افتراض قبولهم لعناصر وبنود المعلومات غير المالية.

فالانفصاح بهذه الطريقة سوف تكون له تكاليفه الاضافية التى قد تترتب على نشر بيانات اضافية مثل زيادة احتمالات المساءلة القانونية او التعرض لبعض المساوئ التنافسية نتيجة للاخلال بالسرية والخصوصية حيث ان هذه مشكلة ابدية في الانفصاح وهي التناقض بين السرية والخصوصية من جانب، والشفافية من جانب آخر ليبقى الانفصاح دائما هو قرار تتخذه الادارة بعد المفاضلة بين فوائد الانفصاح وعوائده من ناحية وتكاليفه ومساوئه من ناحية اخرى.

وقد تناولت دراسة (د.جمال يوسف، ٢٠١٥) (١٢) مسؤولية الشركات فى الانفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المقيدة بسوق الاوراق المالية،



وتحديد المعلومات المالية وغير المالية الواجب ادراجها والافصاح عنها من خلال التقارير المتكاملة، وأثر ذلك الافصاح على آليات التغيير المتوقع حدوثها، واعتمدت الدراسة على الفروض الأساسية التالية لدراسة أثر تطبيق اعداد التقارير المتكاملة على كل من الاجراءات التنظيمية الداخلية لمتعلقة بالخطط التنفيذية وتخصيص الموارد المتاحة، التغييرات في الهياكل والنظم الفرعية والخطط الاستراتيجية، التغييرات في معتقدات وافكار القائمين بالعمل والمديرين الماليين بالشركات المساهمة المصرية، وأوصت الدراسة بالتغيير التدريجي الذي يبدأ بتطوير التقارير المالية الحالية بحيث تتضمن الافصاح عن الاداء المالي والاجتماعي والبيئي والحوكمي وصولا الى التقارير المتكاملة تدريجيا بدلا من التحول المفاجئ.

ثانياً: التاصيل العلمي لاعداد مجموعة التقارير المتكاملة:

وتستمد فكرة التقرير المتكامل جذورها الفكرية من مصادر فكرية مختلفة ومن النظريات التي تدعم هذا الاتجاه النظرية المؤسساتية Institutional theory والتي توفر اطارا لاهمية ممارسات الشفافية (Braymer, S.& Jackson, M,2012)^(١٣) وطبقا لهذه النظرية فان الشركات المساهمة ينظر اليها باعتبارها وحدات اقتصادية تمارس نشاطها في بيئة او مجال تتواجد به مؤسسات تؤثر علي سلوك تلك الشركات وتفرض عليها توقعات معينة وهذه المؤشرات تحفز الشركات علي الاستقرار والبقاء في الاجل الطويل بما توفر لها من قوة وشرعية مؤسساتية وفي المقابل فان علي الشركات ان تفعل كل ما هو صحيح وان تلتزم بكافة متطلبات أي قوة خارجها وحيث تهدف تلك المؤسسات والقوي الخارجية الي حماية كافة الاطراف ذوي المصالح بالشركة المساهمة ومصالحهم وليس التركيز علي المساهمين فقط وحيث يحمي نظام القوانين المدنية مصالح كل تلك الاطراف مثل الادارة والمساهمين والعاملين والموردين والعملاء ومانحو الائتمان وحيث يهدف كل طرف الي بقاء واستمرار الشركة.



وقد أكدت إحدى الدراسات (Smith, A, & Tankard, R., 2005) أن الشركات التي توجد بدول تهتم بمصالح كافة الأطراف الشركة وليس المساهمين فقط تنشر تقارير مالية أكثر عدداً وأكثر جودة وأكثر اهتماماً بالأداء البيئي والاجتماعي من تلك الشركات التي توجد في دول أقل اهتماماً وفي ذلك تأكيداً على النواحي الاجتماعية والبيئية.

ويمكن استخدام المعلومات غير المالية كبديل أو مكمل بالنسبة للمهام التي تعتبر المحاسبة ومعلوماتها ضرورية لها قبل التنبؤ بالأداء المالي المستقبلي أو تقييم الأداء الحالي، فالمعلومات المحاسبية والمعلومات غير المالية يعملان معاً كمحفظة للمقاييس Porto Folio of Measures وقد تناولت دراسات عديدة (Brazil, J., Jones, L, and Zelman, M, 2007) ⁽¹⁵⁾ فوائد البيانات غير المالية في أن الأداء المتعلق بالتعلم والنمو وما يؤدي إليه من تحسين على مستوى العمليات الداخلية، بحيث يؤديان معاً إلى تحسين الأداء من وجهة نظر العملاء بما ينعكس ذلك في النهاية على مؤشرات الأداء المالي وهذه هي فائدة بطاقة الأداء المتوازن والتي تستخدمها الشركات لإعطاء صورة عامة عنها، والتي تنعكس في النهاية في مؤشرات الأداء المالي مثل الربح والتكلفة ومعدل العائد على الاستثمار والدخل المتبقي والقيمة الاقتصادية المضافة والقيمة السوقية للمنشأة والقيمة السوقية للسهم.

ثالثاً: المدخل المقترح لاعداد مجموعة التقارير المتكاملة:

قدم (Imp, Y & Koo. L, 2004) ⁽¹⁶⁾ مدخلاً استراتيجياً يعتمد على فلسفة أن بناء الاستراتيجية هي العمل الجاد الذي تقوم به الشركات، ويتكون هذا المدخل من العناصر التالية:

١. تحليل نقاط الضعف والفرص والتهديدات.
٢. بطاقة الأداء المتوازن.



٣. نشر الجودة وهو نموذج للربط بين متطلبات العملاء وعملية تصميم المنتجات والربط بين الاطراف الداخلية والخارجية والاحداث بطريقة هيكلية.

ويعتبر هذه النموذج خطوة علي طريق التكامل بين نماذج وأطر الافصاح المختلفة والتي انتهت الي ان اللجنة الدولية للتقارير المتكاملة IIRC والتي قدمت نموذجاً لتقرير متكامل وما يحتويه من معلومات كما يلي:

١/٣: نموذج التنظيم ونموذج الاعمال:

١. ماهية الاهداف العامة.
٢. وصف للنشاط والاسواق والمنتجات والخدمات.
٣. توضيح للعناصر الاساسية (رأس المال المعرفي، الآثار البيئية وغيرها).
٤. الاطراف الرئيسية ذوي المصلحة.
٥. الموقف تجاه المخاطر.
٦. الفرص والمخاطر والتحديات.
٧. وصف للمجالات التجارية والاجتماعية والبيئية والاشرفية التي تعمل بها حيث متطلباتهم وتوقعاتهم.

٢/٣: الاهداف الاستراتيجية والاستراتيجية:

١. تحديد الصورة الشاملة.
٢. ادارة المخاطر بالنسبة للموارد الرئيسية وعلاقتها مع بعضها البعض.
٣. تحديد وتعريف الاهداف الاستراتيجية.
٤. الربط بين الاستراتيجية وباقي العناصر.
٥. ماهية الاستراتيجية المتبعة لتحقيق التميز او مزايا تنافسية اخري.



٣/٣: الحوكمة وسياسات المكافآت:

١. وصف الحوكمة وعناصرها وآلياتها.
٢. تأثير الحوكمة علي القرارات الاستراتيجية.
٣. اثر الحوكمة علي مكافآت المديرين التنفيذيين.

٤/٣: السلوك والاداء وخلق القيمة – السلوك المالي والاجتماعي والبيئي:

١. تحديد ماهية المؤشرات الكمية لقياس الاداء والمخاطر.
٢. ماهية النتائج المالية وغير المالية.
٣. مقارنة النتائج الحالية مع النتائج الماضية.
٤. مقارنة النتائج الحالية مع البيانات المستقبلية.
٥. العلاقة بين الاهداف الاستراتيجية والنتائج قصيرة الأجل.

٥/٣: النظرة المستقبلية:

١. تحديد وتعريف التحديات والفرص.
٢. التوقعات المستقبلية للنتائج في المستقبل.

٦/٣: وصف لمقاييس الكفاية والانتاجية:

١. الكفاية الاقتصادية.
٢. القيم المضافة.
٣. ادارة المصروفات العامة.
٤. النتائج والايرادات.
٥. القيمة المضافة للموردين والمستهمين.

٧/٣: الكفاية البيئية:

١. استهلاك الطاقة والمياه.
٢. خفض التلوث.



٣. خفض الضياع.

٨/٣: الكفاية الاجتماعية:

١. الزيادة في رأس المال البشري (الغياب والحوادث والأمراض في مكان العمل، معدل دوران الأفراد، تدريب العاملين، استقرار الوظائف، الترقّيات).
٢. الزيادة في رأس المال الاجتماعي.
٣. العلاقات مع العملاء والموردين من حيث انتظام السداد والتحصّل.
٤. المخالفات للقوانين فيما يتعلق بالعملاء والموردين.

ويوضح الباحث ان التقارير المتكاملة تعطي اهتماما كبيرا للاداء الشامل Corporate performance للشركة اكثر من القوائم المالية التقليدية حيث ان هذه التقارير المتكاملة تعكس مدي استخدام الشركة لمواردها وعلاقة الشركة برأس المال المستثمر سواء الاصول المالية او الموارد او رأس المال المعرفي او الاجتماعي او الموارد الطبيعية، وتوفير مثل هذه المعلومات يعتبر ضروريا لقيام الادارة بإجراء تقييم يقدم معلومات قيمة عن نموذج الشركة في الاجل الطويل وإستراتيجيتها، وكذلك لمقابلة احتياجات المستثمرين وغيرهم من ذوي المصالح من المعلومات واخيرا من اجل استخدام تلك المعلومات في اتخاذ قرارات تخصيص الموارد النادرة وفي نفس الوقت فان الافصاح الاختياري للتقارير المتكاملة يوسع من نطاق المعلومات المتاحة لمختلف مستخدمي المعلومات.

وبالاضافة الي النظرية المؤسسية يرى البعض (Fries - Acetone et.al,2012^(١٧)) ان مثل هذا الافصاح يرتكز في جذوره علي نظرية اصحاب المصالح Stack holders Theory وطبقا لتلك النظرية فان الشركة المساهمة عليها ان تقوم بخلق الثروة Create Wealth لكل مشارك في الشركة Stack holders بعكس النموذج التقليدي الذي يركز علي خلق الثروة للأصيل الرئيسي وهم



المساهمين وتفترض نظرية اصحاب المصالح ان هناك عقدا بين الشركة والمجتمع يسمح بموجبه للشركة ان تستهلك موارد طبيعية وان تستخدم القوة البشرية وغيرها من الموارد لانتاج سلع وخدمات وبطريقة مستدامة ولكن في نفس الوقت فان الشركة عليها ان تخلق ثروة لكل الاطراف ذوي المصلحة بها وفي الوقت ذاته فان هذه النظرية تؤكد ان بقاء الشركة واستمرارها يتوقف علي نجاحها في ادارة العلاقات بين مختلف الاطراف ذوي المصالح.

ويرى الباحث أن المدخل الاستراتيجي السابق، يصلح لتكوين الاطار المقترح للإفصاح عن المعلومات الداخلية الاستراتيجية، كما يرى الباحث اضافة قواعد الإفصاح عن الإمتثال لقواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، والصادرة عن هيئة الاوراق المالية الاردنية، وادراجها ضمن مجموعة التقارير المتكاملة وذلك لاستكمال الاطار المقترح للإفصاح عن المعلومات الداخلية الاستراتيجية بما يساهم في ترشيد قرارات الاستثمار، وتتمثل تلك القواعد كما يتضح من الجدول التالي:

<u>ملاحظات</u>	<u>المستندات المؤيدة</u>	<u>أولاً: الإفصاح عن حوكمة الشركات:</u>
		<u>١/١: الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات:</u>
		١- بيان مختصر يوضح كيف طبقت الشركة المبادئ المنصوص عليها في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، وهل الإفصاح عن ذلك التطبيق تم بطريقة تمكن المساهمين من تقييم تطبيق الشركة لتلك المبادئ.
		٢- بيان مختصر يوضح مدى التزام مجلس الإدارة بدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان.

٢/١: مجلس الإدارة:	
١-	بيان مختصر يوضح كيفية أداء مجلس الإدارة لمهامه، على أن يشمل توضيحاً لنوعية القرارات التي يتخذها مجلس الإدارة والقرارات التي يفوض الإدارة العليا باتخاذها.
٢-	بيان بالأسس واللوائح التي تم الإستناد إليها في إختيار عدد أعضاء وتركيبة مجلس الإدارة.
٣-	ذكر مسؤولية رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد) المحددة لهم.
٤-	ذكر مسؤولية الأعضاء التنفيذيين بمجلس الإدارة (إن وجدوا).
٥-	ذكر مسؤولية الأعضاء غير التنفيذيين بمجلس الإدارة.
٦-	ذكر مسؤولية الأعضاء المستقلين بمجلس الإدارة (إن وجدوا).
٧-	ذكر أسماء رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة (إن وجد)، والأعضاء التنفيذيين (الذين يشغلون مناصب تنفيذية في الشركة).
٨-	ذكر عدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد مرات حضور كل عضو على حده.
٩-	بيان مختصر يوضح السياسة العامة لمجلس الإدارة لتحديد مدة خدمة المجلس.
١٠-	بيان يوضح الاجراءات والمهام التي قامت بها لجنة المكافآت والترشيحات لتحديد واختيار وتنسيب مجموعة من المرشحين لشغل المناصب الشاغرة في الشركة.

			خاصة بها بما يتفق مع الممارسات الوطنية مثل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان و/أو الممارسات الدولية، وهل قيمت عملية تنفيذها بصورة سنوية؟	
			هل يسهل على جميع أصحاب المصالح الاطلاع على هذه المبادئ (ان وجدت) ؟	٢-
			هل تفصح الشركة عن امتثالها لدليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في بورصة عمان وهل تعرض الشركة حالات الانحراف عن هذه المعايير في تقاريرها السنوية/ تقرير الامتثال لحوكمة الشركات؟	٣-
			هل ناقش مجلس الادارة في اجتماعاته تطبيق الشركة لمبادئ حوكمة الشركات؟	٤-
			٢/٢: حقوق المساهمين والعلاقات مع أصحاب المصالح:	
			هل يتم إخطار المساهمين و/ أو وكلائهم بموعد انعقاد اجتماعات الهيئة العامة وبنود جدول الأعمال قبل الاجتماع بفترة كافية (عن طريق اليد أو البريد العادي والبريد الإلكتروني قبل موعد انعقاد الاجتماع بـ ٢١ يوماً على الأقل ونشر الاعلان عن موعد الاجتماع مرتين على الأقل في ثلاث صحف محلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة) ؟	١-
			هل يتم الإفصاح والإعلان عن المعلومات الخاصة بتضارب المصالح المتعلقة بتعيين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والصفقات مع أصحاب المصالح؟	٢-
			هل يحصل المساهمون على الفرصة الجيدة من	٣-



		حيث الوقت والمعلومات ذات العلاقة التي تمكنهم من دراسة القرارات الهامة التي قد تؤثر تأثيراً كبيراً على وضع الأصول أو الالتزامات الخاصة بالشركة (مثل: الاندماج أو التصفية، بيع الشركة أو تملك شركات أخرى كلياً، بيع جزء أو كامل أصول الشركة بما يؤثر على أهدافها وغاياتها)؟	
		هل لدى الشركة سياسة توزيع أرباح مكتوبة ومقررة؟	٤-
		هل يستند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة إلى عملية ترشيح محددة وشفافة؟ (مثل إرسال نبذة تعريفية عن المرشحين لعضوية المجلس مع الدعوة الاجتماع الهيئة العامة).	٥-
		هل يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة عن طريق التصويت التراكمي وبطريقة سرية؟	٦-
		هل ينص النظام الأساسي للشركة على أحكام خاصة لتمثيل مساهمي الأقلية في مجلس الإدارة؟	٧-
		هل أقرت الشركة وأفصحت عن لوائح وإجراءات داخلية مكتوبة بشأن سياسات التعامل مع حالات تضارب المصالح واستغلال المعلومات الداخلية في التداول على أسهم الشركة؟	٨-
		هل أقرت الشركة سياسة واضحة للجوء الى التحكيم وتكون متاحة للمساهمين لاتخاذ هذا الاجراء ضمن الاجراءات القانونية ضد مجلس الإدارة أو أي من أعضائه للمطالبة بتعويض عن أضرار نجمت عن انتهاك التشريعات بالقوة أو انتهاك عقد تأسيس الشركة أو ارتكاب خطأ أو	٩-

		إهمال في إدارة الشركة أو إفشاء أسرارها؟	
١٠-		هل تعتمد الشركة سياسة منح المساهمين أولوية الاكتتاب عند إصدار أسهم جديدة؟	
١١-		هل تفصح الشركة عن المعلومات الخاصة بالصفقات المبرمة بينها وبين الإدارة العليا/ مجلس إدارة الشركة (أي الصفقات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة)؟	
١٢-		هل يُخطر المساهمون مسبقاً بكافة صفقات العمل المهمة والمخاطر والقضايا التي قد تؤثر على عمليات الشركة؟	
١٣-		هل لدى الشركة آلية لتلقي شكاوى واقتراحات المساهمين، بما في ذلك الشكاوى والاقتراحات المرتبطة بإدراج بنود معينة على جدول أعمال اجتماع الهيئة العامة وذلك بطريقة تضمن دراستها واتخاذ الإجراء المناسب بشأنها خلال فترة زمنية معينة؟	
١٤-		هل لدى الشركة سياسة مكتوبة لتنظيم العلاقات مع أصحاب المصالح؟	
١٥-		هل يتاح لجميع أصحاب المصالح بما في ذلك الموظفون والجهات الممثلة لهم قنوات اتصال واضحة مع مجلس الإدارة؟	
		<u>٣/٢: الإفصاح وشفافية المعلومات:</u>	
١-		هل لدى الشركة إجراءات عمل وسياسة مكتوبة معتمدة من قبل مجلس الإدارة تبين الطريقة التي تنظم بها عملية الإفصاح عن المعلومات ومتابعة تنفيذ هذه السياسة وفقاً لمتطلبات السلطات الرقابية	

		والتشريعات النافذة؟	
٢-		هل تفصح الشركة عن قوائمها المالية وتقارير المدققين الخارجيين في مواعيدها المحددة في التشريعات؟	
٣-		هل تفصح الشركة عن سياسة توزيع الأرباح المقررة من قبل الشركة (إن وجدت)؟ وهل تلتزم الشركة بهذه السياسة؟	
٤-		هل تفصح الشركة عن المعلومات المرتبطة بخطط التطوير وأهداف الشركة والمخاطر والمعلومات المستقبلية التي قد تؤثر على العمل؟	
٥-		هل تفصح الشركة في تقريرها السنوي عن عدد اجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور لكل عضو في تلك الاجتماعات؟	
٦-		هل تفصح الشركة للهيئة العامة عن أنشطة اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة؟	
٧-		هل تفصح الشركة بطريقة شفافة وفي الموعد المناسب عن الأحداث والصفقات المهمة والمخاطر الجسيمة والمعلومات الجوهرية الخاصة بعمليات الشركة؟	
٨-		٣-٨ هل تفصح الشركة عن المعلومات الخاصة بمدققها الخارجيين وعن اهم بنود وشروط التعامل معهم؟	
٩-		هل تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسية المتعلقة بحوكمة الشركات بما في ذلك مدى امتثالها لدليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، ومنها على سبيل المثال: تشكيل	



		مجلس الإدارة وطريقة ترشيح الأعضاء وتحديد مكافآتهم واللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة وحضور الأعضاء واستقلال مجلس الإدارة والمعلومات الخاصة بالأعضاء وغير ذلك؟	
		هل تفصح الشركة عن سياستها الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية إتجاه المجتمع المحلي والبيئة؟	١٠-
		هل تستخدم الشركة موقعها الإلكتروني لنشر المعلومات السابقة ذكرها؟	١١-
		٤/٢: دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والادارة العليا:	
		هل يتراوح عدد أعضاء مجلس الإدارة بين ٥ إلى ١٣ عضوًا؟	١-
		هل يوجد نظام أساسي يخضع للمراجعة السنوية ويحدد أدوار ومسؤوليات كل عضو في مجلس الإدارة والإدارة العليا؟	٢-
		هل يُطلب من الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة إخطار مجلس الإدارة بأي حالة تضارب مصالح؟	٣-
		هل تُحدد مكافآت الإدارة العليا وأعضاء مجلس الإدارة وفقًا لمبادئ وإجراءات مكتوبة ومعلن عنها وتنسم بالوضوح والشفافية؟	٤-
		هل لدى الشركة سياسية مكتوبة تمنع أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الشركة من تداول الأسهم قبل وبعد الأحداث المهمة واصدار البيانات المالية،	٥-



		وهل يُبلغ كل شخص من أشخاص الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الشركة بالتغيرات التي تطرأ على ملكياتهم في الشركة وبما لا يتجاوز تاريخ الصفقة بـ ٢٤ ساعة؟	
		هل تزود الإدارة العليا مجلس الإدارة بمعلومات دورية وتفصيلية وفي الموعد المناسب عن الأحداث التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نجاح عمليات الشركة و/ أو الوضع المالي للشركة وال قوائم مالية بشكل ربعي وتقارير مدقق الحسابات؟	٦-
		هل يشكل الأعضاء المستقلون ثلث مجلس الإدارة على الأقل؟	٧-
		هل يُقر مجلس الإدارة خطة عمل سنوية خاصة بعمل المجلس؟	٨-
		هل توجد بمجلس الإدارة لجان رئيسية مثل التدقيق والترشيحات والمكافآت؟	٩-
		هل تتألف اللجان السابق ذكرها (لجنة التدقيق، لجنة الترشيحات والمكافآت) من ثلاثة أعضاء غير تنفيذيين بمجلس الإدارة على الأقل، اثنان منهم على الأقل من الأعضاء المستقلين على أن يرأس أحدهما اللجنة؟	١٠-
		هل يتمتع أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بمجموعة المهارات المناسبة والاستقلال اللازم بالإضافة إلى الخبرة الإدارية والمعرفة باللوائح ذات الصلة وفهم أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة؟	١١-
		هل يناقش مجلس الإدارة استراتيجية المخاطر	١٢-



		للشركة وكيفية الحد منها؟	
١٣-		هل يعمل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وفق اختصاصات محددة بشكل واضح وبموجب سياسة مكتوبة؟	
١٤-		هل تنفذ لجان التدقيق والترشيحات والمكافآت مسؤولياتها وأدوارها الموكلة اليها؟	
١٥-		هل يقوم مجلس الإدارة بتقييم كل شخص من أشخاص الإدارة العليا بما في ذلك طريقة الإدارة ومستوى مساهمته في تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات المعمول بها وذلك بموجب الية تقييم فعالة؟	
١٦-		هل رئيس مجلس الإدارة لا يشغل منصب تنفيذي بالشركة، ولا يتقاضى راتب من الشركة؟	
١٧-		هل لدى مجلس الادارة سياسة مكتوبة وواضحة للتعامل مع حالات تضارب المصالح؟	
		٥/٢: إدارة ومراقبة المخاطر:	
١-		هل لدى الشركة سياسة تفويض واضحة لتحديد الموظفين المفوضين وحدود السلطات المسندة إليهم؟	
٢-		هل تم انشاء دوائر في الشركة للتدقيق الداخلي والامتثال تضمن الامتثال للقوانين واللوائح النافذة ومتطلبات المؤسسات الرقابية والسلطات المشرفة والسياسات والخطط والإجراءات التي يضعها مجلس الإدارة؟	



		هل تتألف لجنة التدقيق من أعضاء لديهم المعرفة والخبرة في مجال المالية والمحاسبة على أن يتمتع أحد الأعضاء على الأقل بخبرة عملية في مجال المحاسبة أو المالية ويحمل شهادة جامعية أو مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات ذات الصلة؟	٣-
		هل تضع الشركة تحت تصرف لجنة التدقيق كافة التسهيلات التي تحتاجها لأداء مسؤولياتها بما في ذلك صلاحية الاستعانة بخبير خارجي عند الضرورة؟	٤-
		هل تستطيع لجنة التدقيق وفق التسهيلات المتاحة لها التحقق من عدم وجود تضارب مصالح بسبب صفقات الشركة أو اتصالاتها أو مشاريعها مع الأطراف ذات الصلة؟	٥-
		هل تجتمع لجنة التدقيق مع المدقق الخارجي مرة واحدة سنوياً على الأقل بدون حضور الإدارة التنفيذية أو من يمثلها؟	٦-
		هل تتمتع أعمال التدقيق الداخلي بالاستقلال وهل يتبع التدقيق الداخلي لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة تبعية فنية مباشرة؟	٧-
		هل يحضر المدقق الخارجي جميع اجتماعات المساهمين التي تناقش القوائم المالية؟	٨-
		هل تغير الشركة المدققين الخارجيين بصفة دورية لضمان استقلالهم وفقاً للقوانين واللوائح وهل لدى الشركة معايير توجيهية مكتوبة للتعامل مع المدققين الخارجيين في مسائل لا تتعلق بالتدقيق؟	٩-
		هل لدى الشركة سياسات مكتوبة وموثقة توثيقاً	١٠-



		واضحًا ومحدثة بشأن الموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية؟	
		هل لدى الشركة سياسات مكتوبة واجراءات عمل واضحة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وهل تراجع الشركة وتختبر فاعلية هذه السياسات والجراءات بشكل سنوي؟	١١-
		هل توجد بالشركة دائرة للإدارة المالية بها عدد كافٍ من الموظفين يتمتعون بالمهارات المهنية ويمارسون مهامهم من خلال نظم وعمليات للإدارة المالية الحديثة لضمان سلامة الرقابة؟	١٢-

رابعاً: الدراسة الميدانية لتقييم المدخل المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية:

يتناول الباحث كيفية استخدام التحليل الإحصائي لاختبار مدى صحة أو عدم صحة فروض البحث، لتحديد مدى الاختلافات بين آراء عينة الدراسة متمثلة في (المستثمرين - معدى القوائم المالية)، فيما يتعلق بتقييم المدخل المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية واثرها على ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية بالمملكة الأردنية الهاشمية.

١/٤ : تحديد مجتمع وعينة البحث:

وقد اعتمد الباحث في الدراسة الميدانية للبحث على قائمة استقصاء - ملحق رقم (١) - لاستقصاء آراء فئتين من المستقصى رأيهم في الدراسة حول مشكلة البحث وما يطرحه من تساؤلات من خلال عينة من كل فئة من فئات الدراسة وذلك كما يلي:



١. الفئة الأولى:

عينة من المستثمرين تمثل مستخدمي القوائم المالية للشركات الصناعية المساهمة والتي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية الأردني. ويتم استقصاء آراء هذه الفئة باعتبارها تمثل جانب الطلب على المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة لتحديد مدى الحاجة لهذه المعلومات في البيئة الأردنية وأثر هذه المعلومات على ترشيد قرارات واحكام المستثمرين.

٢. الفئة الثانية:

وهي عينة تمثل إدارة الشركات باعتبارهم يمثلون جانب عرض المعلومات المحاسبية وذلك لتحديد مدى موافقتهم على الإفصاح عن المعلومات التي يرغبها المستثمرون أم عدم الموافقة على الإفصاح عنها بسبب اعتبارات السرية وتجنب تسريب هذه المعلومات للمنافسين.

وقد قام الباحث بتحديد حجم العينة لمجتمع الدراسة بحيث يكون مناسباً للتحليل الإحصائي، وقام بتوزيع قوائم الاستقصاء على هذه العينة و عددها (٢٤٥) قائمة استقصاء لمصادر معلومات الدراسة، وقد بلغ عدد الاستجابات الواردة (٢٢٤) استجابة استبعد منها عدد (١٤) استجابة لعدم صلاحيتها حيث يوجد في البعض منها بيانات غير كاملة ويتضمن البعض الآخر إجابات عشوائية غير منطقية، وقد تم الاعتماد على الاستجابات الصحيحة الصالحة لإجراء التحليل الإحصائي وعددها (٢١٠) استجابة، ويوضح الجدول التالي- جدول رقم (١) - بيان توزيع قوائم الاستقصاء على مجموعات عينة الدراسة كما يلي:-



جدول رقم (١)
بيان توزيع قوائم الاستقصاء على فئات عينة الدراسة

الاستجابات الصحيحة		الاستجابات المستبعدة		الاستجابات الواردة		الحجم المحدد للعينة	مصادر المعلومات لعينة الدراسة
%	عدد	%	عدد	%	عدد		
٩٤.٥٢	١٣٨	٥.٤٧	٨	٩١.٢٥	١٤٦	١٦٠	فئة المستثمرين
٩٢.٣	٧٢	٧.٦٩	٦	٩١.٧٦	٧٨	٨٥	فئة معدى القوائم المالية
٩٣.٧٥	٢١٠	٦.٢٥	١٤	٩١.٤٢	٢٢٤	٢٤٥	إجمالي العينة

وقام الباحث بحساب المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات الخاصة بخصائص مفردات عينة البحث في إطار مقياس ليكرت الخماسي الاتجاه Likert Scale المستخدم بهذا البحث كما يلي:

غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
١	٢	٣	٤	٥

٢/٤: التحليل الاحصائي ونتائج اختبارات فروض البحث:

١/٢/٤: اختبار الفرض الرئيسي للبحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يتمثل الفرض الرئيسي للبحث في " لا يوجد تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لدور للتقارير المتكاملة كأداة للانفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات".



٢/٢/٤ : الأسلوب الإحصائي المستخدم :

- تحليل الانحدار البسيط Simple Regression

جدول رقم (٢)

نموذج الانحدار الخطي البسيط

لتحديد معنوية تأثير الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات
الإستراتيجية الداخلية على ترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المساهمة
الصناعية المدرجة بسوق الأوراق المالية الأردني

R ²	F. test		t. test		المعلمة المقدره β_i	المتغير المستقل
	مستوى المعنوية	القيمة	مستوى المعنوية	القيمة		
٨٣.٦ %	٠.٠٠١ **	١٥٩.١٤٢	٠.٠٥ *	٢.٤٣٦	٠.٥٦٤	الجزء الثابت
			**٠.٠١	٣٢.٥٤٤	٠.٩١٤	محاور الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار

** دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

* دالة عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠٥).



يتضح من الجدول السابق:

٣/٢/٤: معامل التحديد (R2):

يتضح أن المتغير المستقل لاجمالي مؤشرات (محاور الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار) يفسر (٨٣.٦%) من التغير الكلي في المتغير التابع (ترشيد قرارات الاستثمار)، وباقي النسبة يرجع إلى الخطأ العشوائي في المعادلة أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن النموذج.

٤/٢/٤: اختبار معنوية المتغير المستقل:

باستخدام اختبار (t.test) يتضح للباحث أن المتغير المستقل محاور الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار، ذو تأثير معنوي على (ترشيد قرارات الاستثمار)، حيث بلغت قيمة "ت" (٣٢.٥٤٤) وذلك عند مستوى معنوية أقل من (٠.٠١).

٥/٢/٤: اختبار معنوية جودة توفيق نموذج الانحدار:

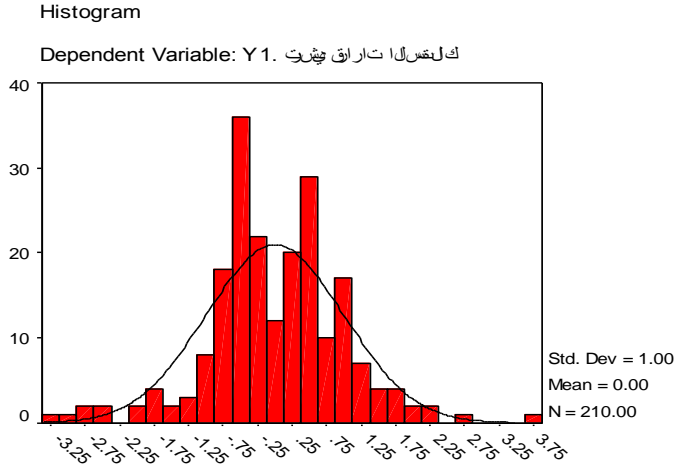
لاختبار معنوية جودة توفيق النموذج ككل، تم استخدام اختبار (F-test)، وحيث أن قيمة اختبار (F-test) هي (١٥٩.١٤٢) وهي ذات معنوية عند مستوى أقل من (٠.٠١)، مما يدل على جودة تأثير نموذج الانحدار على ترشيد قرارات الاستثمار.

٦/٢/٤: اختبار اعتدالية المتغير التابع :-

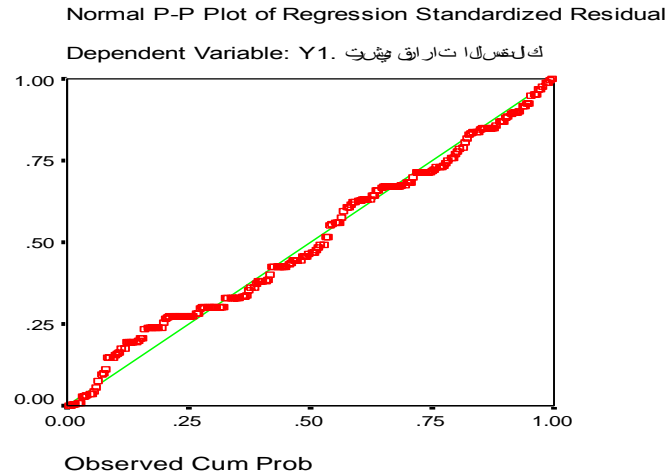
من فروض الانحدار أن الأخطاء تتوزع توزيعاً طبيعياً معيارياً بمتوسط حسابي (صفر) وانحراف معياري ٠.٩٩، وهذا كما هو واضح عند رسم المدرج التكراري للأخطاء المعيارية للانحدار الخطي، كما يتضح في المدرج التكراري التالي:



شكل رقم (١)
المدرج التكرارى للأخطاء المعيارية للانحدار الخطى



Regression Standardized Residual



٧/٢/٤: إثبات الفرضية:

يتم قبول الفرض الإحصائي البديل بوجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمحاور الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار، ورفض الفرض العدمي القائل بعدم وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات على ترشيد قرارات الاستثمار.

٨/٢/٤: معادلة النموذج:

ترشيد قرارات الاستثمار = $0.564 + 0.928$ الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار.

ومن نموذج العلاقة الإنحداريه السابق ذكرها ، يمكن التنبؤ بدرجات ترشيد قرارات الاستثمار، من خلال قياس مؤشرات الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة لترشيد قرارات الاستثمار، وتطبيق ذلك النموذج ، وهو يدل على أن:

أن كل زيادة في مؤشرات الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة قدرها (٠,٩٢٨) تؤدي الى زيادة ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار واحد صحيح.



خامساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات:

١/٥: الخلاصة:

يخلص الباحث الى أن تضمين لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة ، بالإضافة الى المعلومات المالية الناتجة عن النظام المحاسبي المالى، فان اصحاب المصالح يكون لديهم حاجة لان يكونوا علي علم بالآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لاداء الشركة وذلك لضمان استمرار تدفق هذه الموارد للشركة او معاقبتها بمنعها في حالة وجود سلوك غير جيد من الشركة بسبب عدم كفاية المعلومات التي ترد بالقوائم المالية، لذلك اصبح من الضروري ان يتسع مفهوم الشفافية الشاملة لمجالات ابعد مثل السلوك البيئي والاجتماعي والاستراتيجي بوجه عام للشركة وان تقدم تلك المعلومات بشكل متكامل وفي تقرير واحد.

كما يخلص الباحث ايضا ان الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية في ظل التقارير المتكاملة يبدو جليا بتركيز اعداد التقرير المتكامل علي الاهتمام بالإفصاح عن البيانات غير المالية جنبا الي جنب مع البيانات المالية.

كما يخلص الباحث من الدراسة الميدانية بهذا البحث سوف تساهم في تحديد قصور الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة، وأثر هذا القصور في الإفصاح على عدم ترشيد قرارات الاستثمار وبصفة خاصة في الشركات الصناعية المساهمة والمدرج أسهمها في سوق الأوراق المالية الأردني، ومدى صلاحية الاطار المقترح في ترشيد القرارات الاستثمارية بما ينعكس على تخصيص موارد المجتمع على الاستخدامات البديلة وانعكاس ذلك على رفاهية المجتمع.



٢/٥ : النتائج:

١. ان الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية في ظل التقرير المتكامل يبدو جليا بتركيز اعداد التقرير المتكامل علي الاهتمام بالإفصاح عن البيانات غير المالية جنبا الي جنب مع البيانات المالية.
٢. تتضح أهمية المعلومات غير المالية والتي تعد أداة اتصال تضمن قدر اكبر من الشفافيه لأصحاب المصالح وخاصة المستثمرين، كما تلعب دور إيجابي في الحد من التباين في المعلومات بين المستثمرين.
٣. تشتمل مجموعة التقارير المتكاملة على تقارير الاداء البيئي والاجتماعي كما تشتمل مثل هذه التقارير على معلومات عن الاستراتيجية والتي تتبناها الشركة وآليات الحوكمة بها.
٤. تشتمل مجموعة التقارير المتكاملة عن معلومات عن الاداء بكافة ابعاده بالطريقة التي تعكس الاداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والاستراتيجي الذي تعمل به الشركة وكيف تدير الشركة عمليات المساءلة وخلق القيمة والاستدامة وذلك من اجل تقديم صورة اكثر تعبيراً عن الشركة وعملياتها.
٥. اسفرت نتائج الدراسة الميدانية أن كل زيادة في مؤشرات الإطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة قدرها (٠,٩٢٨) تؤدي الى زيادة ترشيد قرارات الاستثمار بمقدار واحد صحيح.



٣/٥: التوصيات:

١. ضرورة شمول المعايير المحاسبية على الزام الشركات الصناعية المساهمة باعداد مجموعة من التقارير المتكاملة تتضمن متطلبات الإفصاح الاختياري والإلزامي مع ضرورة الاهتمام بنشر المعلومات المحاسبية وإتاحتها لجمهور المستثمرين.
٢. محاولة وضع مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم العمل في سوق الأوراق المالية الاردني، مثل اللوائح المتعلقة بإدراج الشركات في بورصة الأوراق المالية، وإلزامها بشكل مُعيّن من الإفصاح مع ضرورة فرض عقوبات مالية وإدارية مشددة على إدارات الشركات التي تتلاعب بالمعلومات الداخلية.
٣. يوصى الباحث باتباع الاطار المقترح لمجموعة التقارير المتكاملة بما يساهم في تحقيق شفافية الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية، وبما ينعكس في في النهاية على ترشيد قرارات المستثمرين.

سادساً: المراجع:

1 Solomon, I, Peached, M., and Schwartz, R., (2007) "It's All About Audit Quality: Perspectives on Strategic Systems", Auditing, Accounting Organizations and Society V.32, PP.463- 485

2 Upton , W., (2001) Business and Financial Reporting : Challenges from the View Economy Norwalk GT FASB.

3 International Integrated Reporting Committee, (2011), "Towards Integrated Reporting", the 21 th Entury . IIRC .WWW, the iirc, org Value in Communicating

4 Fries- Acetone, J., .Rodriguez, A, and Garcia, S., (2013), "Is Integrated Reporting Determined by a Country's Legal System? An Exploratory Study, Journal of cleaner production V.44, PP. 45-53

5 Jiang, H and Habit, A (2015) , "Corporate Governance and Financial Reporting Quality in China: A Survey of Recent Evidence" , Journal of International Accounting , Auditing , Taxation , V. 24 , PP. 29-45.

د.جمال على محمود يوسف، (٢٠١٦) ، تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ال (IFRS) على كفاءة أسواق المال – دراسة تطبيقية على سوق رأس المال المصري ، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، السنة العشرون، يونيو، ص ص: ١٠٣٥-١٠٦٢. (٦)

7 Nikolas, H, Patrice, A and Emilie, F, (2016), "The Impact of IFRS Goodwill Reporting on Financial Analysis, Equity Valuation Judgments: Same Experimental Evidence ", Accounting & Finance, V.56, No.1, PP.113-157.

د.جمال على محمود يوسف ، د.غادة أحمد نبيل ابراهيم،(٢٠١٦)، قياس جودة (٨)



التقارير المتكاملة كأداة للانفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية لترشيد
أمجد عبد الفتاح العلويين

- التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية وأثرها على قرارات المستثمرين،
مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين
شمس، العدد الثاني، الجزء الثاني، السنة العشرون، يونيو، ص ص ١٠٧٩ -
١١٠٨.
- 9 International Integrated Reporting Council (IIRC), Op. Cit.,
P3.
- 10 Deloitte, (2012), Integrated Reporting, Navigating your
Way to Truly Integrated Report, [http/ www deloitte . com /
assets/ D com , south Africa](http://www.deloitte.com/assets/Dcom_southAfrica)
- د.إبراهيم أحمد إبراهيم شرف، (٢٠١٥)، " دراسة واختبار مدى قبول
المستثمرين لمؤشر مقترح للانفصاح غير المالي لأغراض تقييمهم لمقدرة
الشركة على خلق القيمة"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة
الإسكندرية، العدد الاول، المجلد رقم (٥٢)، ص ٢٥٣ - ٢٦٠. (١١)
- جمال على محمد يوسف، (٢٠١٥)، التقارير المتكاملة كمدخل للتغيير الداخلي
في الشركات المساهمة المصرية - دراسة استكشافية، مجلة الفكر المحاسبي،
قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني،
الجزء الثاني، ص ص: ١٥٩ - ٢١٩. (١٢)
- 13 Braymer, S., and Jackson, M, (2012) "Corporate Social
Responsibility And Institutional Theory: New
Perspectives on Private Governance, Socio", Economic
Review, V.10, PP. 3- 28.
- 14 Smith, A, and Tankard, R., (2005) "Exploring Differences
in Social Disclosures Internationally: A stakeholder
Perspective", Journal of Accounting and public policy, 24
March- April. PP. 123-151
- 15 Brazil, J., Jones, L, and Zelman, M (2007),"Using
Nonfinancial Measures to Assess Fraud Risk, Working
Paper, North Carolina State University.
- 16 Imp, Y. and Koo. L, (2004), "BSQ Strategic Formulation



Framework Hybrid of Balanced Score Card, SWOT analysis and Quality Function Deployment management", Auditing Journal, V. 19, No 4.

- 17 Fries –Acetone, J., Rodriquez –Arise, L. and Garcia, S, (2012) "The Role of the Board in the Dissemination of Integrated Corporate Social Reporting", Corporate Social Responsibility and Environmental Management , P.1249



سابعاً: ملاحق البحث:

ملحق رقم (١)
استمارة الاستقصاء

جامعة قناة السويس
كلية التجارة - الإسماعيلية
قسم المحاسبة و المراجعة

رقم الاستمارة

استمارة استقصاء

بحث بعنوان

التقارير المتكاملة كأداة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية
لترشيد قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية الأردني

السيد الأستاذ الفاضل /

تحية طيبة وبعد ،،،

يقوم الباحث بإجراء هذه الدراسة لتقديم اطار مقترح لمجموعة من التقارير المتكاملة للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية للشركات المساهمة واختبار هذا الإطار المقترح بعناصره المختلفة في بيئة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني لاختبار وتقييم هذا الإفصاح على ترشيد قرارات الاستثمار بتلك الشركات. ويهدف هذا الاستبيان الى تقييم مدى صلاحية الاطار المقترح بعناصره المختلفة للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية لترشيد قرارات الاستثمار في بيئة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني ، لذا سوف تقتصر هذه الدراسة الميدانية على الشركات المساهمة المسجلة في بورصة عمان للأوراق المالية. ويرجوا الباحث من سيادتكم الرد على هذه الأسئلة علماً بأن هذه الاراء سرية ولأغراض البحث العلمي فقط ، وهي بيانات أساسية وضرورية لاستكمال الدراسة الميدانية لهذا البحث ، لذا يأمل الباحث في عناية سيادتكم باستيفاء بيانات قائمة الاستقصاء المرفقة.

مع خالص شكري وتقديري لسيادتكم ..

الباحث
امجد عبدالفتاح العلاوين



التقارير المتكاملة كأداة للإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية لترشيد
 أمجد عبد الفتاح العلاويين

السؤال الأول

اعداد التقارير المتكاملة: (X):

توجد أبعاد مختلفة لوجود مجموعة من التقارير المتكاملة أهمها تحسين شفافية الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية بما يؤدي الى تحسين جودة التقارير المالية وترشيد قرارات الاستثمار فى سوق الأوراق المالية ، وتتمثل هذه الأبعاد فى ما يلى:

م	الأبعاد	الوزن المعطى			
		مهم تماماً %١٠٠	مهم إلى حد ما %٧٥	مهم %٥٠	غير مهم إلى حد ما %٢٥
١	التقارير المتكاملة هي تقارير تجمع المعلومات المالية وغير المالية حول إستراتيجية المنشأة والرقابة والأداء والتوقعات بطريقة تعكس السياق البيئي والاجتماعى والاقتصادي الذى تعمل به.				
٢	تعتبر التقارير المتكاملة أداة لتحسين وزيادة جودة الإفصاح المحاسبى لاسيما للمعلومات غير المالية.				
٣	تؤدى التقارير المتكاملة الى تحقيق التكمال فى الإفصاح عن المعلومات المالية، والحوكمية، والبيئية، والاقتصادية على مستوى المنشأة لزيادة قدرتها على تحقيق قيمة مضافة.				
٤	تؤدى التقارير المتكاملة الى مزيد من الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وكذلك الإفصاح عن الخطط والاستراتيجيات التى تتبعها ادارة الشركة.				
٥	التقارير المتكاملة هي تجميع لكل تقارير الإفصاح فى تقرير واحد متكامل كجزء من إستراتيجية الاستدامة التى تنتشدها الشركة ويهدف هذا التقرير المتكامل نحو مقابلة الاحتياجات من المعلومات لكل الاطراف ذوي المصلحة فى الشركة.				
٦	توضح التقارير المتكاملة بصورة مفصلة شرحاً وتفصيلاً لاداء الشركة وكيفية استخدام الشركة مواردها وكيفية الاعتماد عليها وكيفية استخدامها.				
٧	توفر التقارير المتكاملة اطاراً لاهمية ممارسات الشفافية فى الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية.				

٨	تعمل التقارير المتكاملة الإفصاح على التوسع في الاختياري لنطاق المعلومات الاستراتيجية الداخلية المتاحة لمختلف مستخدمي المعلومات.
٩	تهدف التقارير المتكاملة الى الاهتمام بالإفصاح عن البيانات غير المالية جنباً الى جنب مع البيانات المالية.
١٠	تؤدي التقارير المتكاملة الى تحسين شفافية الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية.

السؤال الثاني

الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية (M)

يستند الاطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية على مجموعة من مصادر المعلومات هي أسلوب ادارة التكلفة الاستراتيجية وبطاقة الاداء المتوازن كمصادر تشكل المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية، كما يستند على تطبيق حوكمة الشركات ووجود مجموعة من التقارير المتكاملة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتحسين شفافية الإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية وذلك من خلال المحددات التالية:

م	الأبعاد	الوزن المعطى			
		مهم تماماً %١٠٠	مهم إلى حد ما %٧٥	مهم %٥٠	غير مهم على الإطلاق صفر %
١	الإفصاح المحاسبي عن البيانات غير المالية يمثل ركنا هاما لترشيد قرارات المستثمرين.				
٢	الإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية المستمدة من بطاقة الاداء المتوازن تؤدي الى اعطاء مستخدمى المعلومات صورة كاملة عن اداء الشركة.				
٣	الإفصاح عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية من خلال الأبعاد الأربعة لبطاقة الاداء المتوازن تشكل إطارا للربط بين أنشطة إدارة الجودة الكلية ومجموعة من المؤشرات والمقاييس التي ينتج عنها معلومات هامة تهتم كافة ذوي المصلحة في الشركة.				
٤	ويؤدي الإفصاح عن المعلومات الداخلية الى فائدة واهمية كافية				



				مستخدمي المعلومات ، لتوفير صورة كاملة عن اداء الشركة ويساعدهم علي التنبؤ بأحوالها في المستقبل من اجل اتخاذ كافة القرارات.	
				تؤدي التقارير المتكاملة الى تحسين جودة التقارير المالية وترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية.	٥
				الإفصاح عن المعلومات الداخلية يؤدي الى تخفيض سوء الفهم والتفسير والاستنتاج والاستدلال للمعلومات المحاسبية المقدمة للمستثمرين.	٦
				يؤدي تماثل المعلومات الداخلية التي يتم الإفصاح عنها إلى حماية حقوق المساهمين.	٧
				تتحقق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين عند تماثل المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.	٨
				يؤدي تماثل المعلومات المحاسبية وخاصة المعلومات الاستراتيجية الداخلية التي يتم الإفصاح عنها إلى تحقيق الإفصاح والشفافية.	٩
				تحقيق تماثل المعلومات الاستراتيجية الداخلية التي يتم الإفصاح عنها من مسؤوليات مجلس الإدارة.	١٠

السؤال الثالث

ترشيد قرارات الاستثمار (Y)

يشتمل الإطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الاستراتيجية الداخلية على مجموعة من مصادر المعلومات هي أسلوب ادارة التكلفة الاستراتيجية وبطاقة الاداء المتوازن كمصادر تشكل المحتوى المعلوماتي للإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية، كما يستند على تطبيق حوكمة الشركات ووجود مجموعة من التقارير المتكاملة بما يؤدي الى ترشيد قرارات الاستثمار في بيئة الشركات الصناعية المساهمة والمدرجة في سوق الأوراق المالية الأردني، وذلك من خلال المحددات التالية:



م	الأبعاد	الوزن المعطي			
		مهم تماماً %١٠٠	مهم إلى حد ما %٧٥	مهم %٥٠	غير مهم إلى حد ما %٢٥
١	تتأثر قرارات المستثمرين بالإفصاح عن المعلومات الداخلية الذي يؤدي إلى تخفيض صفقات الداخلين ومعناها وجود معلومات داخلية ذات قيمة ولم تتاح لكافة المتعاملين في السوق.				
٢	تتأثر قرارات المستثمرين بنقص المعلومات الخاصة بالصناعة من حيث درجة المنافسة والمخاطر التي تتعرض لها الصناعة بصفة عامة والمنشأة موضوع القرار الاستثماري بصفة خاصة.				
٣	نقص المعلومات المحاسبية التي يتم نشرها في سوق الأوراق المالية يؤدي إلى عدم قدرة المستثمر على التقييم الدقيق لمستوى أداء الوحدات الاقتصادية.				
٤	الإفصاح من خلال التقارير المتكاملة يساهم في تخفيض المخاطر ومن ثم يؤدي إلى ترشيد قرارات المستثمرين بسوق المال.				
٥	تؤدي المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين كأحد مبادئ الحوكمة إلى زيادة ثقة المستثمرين في أسواق المال.				
٦	يؤدي الإفصاح والشفافية وذلك كأحد مبادئ الحوكمة إلى توفير قنوات توصيل المعلومات للمستثمرين ومراجعة المعلومات المفصح عنها وتوافر خاصيتي الملائمة والموضوعية.				
٧	من مسئولية مجلس الإدارة كأحد مبادئ الحوكمة تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجات الثقة ومطالبة أعضاء				

				مجلس الإدارة بالإفصاح عن وجود أي مصالح شخصية مع الآخرين.	
				الاطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية من خلال التقارير المتكاملة له أهمية لأصحاب المصالح وينعكس أثره على ترشيد قرارات وأحكام المستثمرين.	٨
				وجود تأثير لشكل ومحتوى التقارير المالية المتكاملة على جودة التقارير المالية ، غير أن محتوى التقارير أكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين من شكل التقارير المالية.	٩
				يؤدي الاطار المقترح للإفصاح المحاسبي عن المعلومات الإستراتيجية الداخلية الى تحسين جودة التقارير المالية وترشيد قرارات الاستثمار.	١٠